مناهج التعليم وسياسات الصراع

قلنا في مقال سابق أن المناهج الدراسية القائمة في الكتب المدرسية، والذي يراد له أن يمثل منهجا وطنيا A National Curriculum يعكس ما تعده الجهات المسؤولة عن وضع المناهج ثقافة مشتركة Common Culture، ليست في الحقيقة سوى تغطية على مناهج خفية Hidden Curriculum يتم استعمالها عمليا في عملية التعليم

(٣-٣)

المنهاج يزجهم في احتراب طائفي

□د.يحيى الكبيسي

وبصورة خاصة فيما يتعلق بالمسائل ذات البعد الطائفي في ظل الصراع الطائفي الذي يحكم العراق اليوم. وقد كشفت دراسة ميدانية (مقابلات مع معلمات ومعلمين في مدارس ابتدائية ومتوسطة واعدادية في أربع محافظات عراقية: بغداد وكركوك بوصفهما مدينتين مختلطتين، والأنبار وكربلاء بوصفهما مدينتين تكاد تكونان صافية طائفية) أن الغالبية العظمى ممن تمت مقابلتهم لا يقومون بتدريس المواد كما ترد في الكتاب المدرسي. كما عكست اجابات المعلمين في المناطق السنية وجود شعور عام بوجود عامل مذهبي في تغيير المناهج مما يضطرهم إلى التعاطي معه بسلبية. يقول أحد معلمي الأنبار : "لا يمكن لمدرس أن يدرس منهجا وضعت بعض فقراته من طائفة واحدة". ويبدو تأثير العامل الطائفي حاضرا أيضا في المناطق الصافية في كركوك، يقول أحدهم: "بالنسبة لي في قرى الحويجة يذهب المدرس للتدريس حسب رأيه ... وبالتالي ادرس ما أراه يفيد طلابي ولا أخاف لعدم وجود امتحان وزاري".

ويعد العامل المذهبي السبب الأول فيما يتعلق باعادة تكييف المناهج الدراسية، خاصة في المناطق الصافية طائفيا، ولا يقتصر الأمر على الموادذات الطبيعة الدينية، وإنما يتجاوزه إلى المدونة التاريخية التي تخص كلا الطائفتين (الشيعية والسنية). يقول أحد المعلمين في الأنبار: "أنا كمدرس للتربية الإسلامية أعيد دائما تكييف المواد حسب مرجعيتي وديني، ولا أعطي أهمية لما يأتي في المنهج". ويقول آخر في المحافظة نفسها: "أعمل بكل جهدي كمدرس تاريخ أن أعيد تكييف المنهج مع الحقائق التي أؤمن بها، وهي حقيقية، لأن بعض التعديلات في المناهج فيها مغالطات وتفسيرات بعيدة عن الحقيقة فأقوم بتكييف المنهج بما يرضي ضميري لأن المسألة أمانة في نظري". ولا يقتصر الأمر هنا على قرار المعلم نفسه، يقول أحد معلمي كربلاء: "في المواد التي تتعارض مع المذهب تدرس هذه المواد بحسب رؤية المذهب وهذه مشكلة بالنسبة للتدريسين لاننا ندرك اننا نخرق المنهج بذلك ولكن اعتقد انه مطلوب من واضعي المنهج ان يحلو هذه المشكلة لا المدرس يقع تحت ضغوطات متعدة منها مايتعلق بنفسية المدرس ومنها مايتعلق برجال الدين الذين يتابعون طريقة التدريس لمثل هذه المواد وان هناك تغاضي من التربية والوزارة لتدخل رجل الدين في التعليم والسبب ان رجل الدين هو المؤثر الاول في المنصب الذي يتسلمه مسؤل ما"..كما أجاب اغلبية المعلمين في المناطق الصافية بأنهم لا يقومون مطلقا بتدريس المواد التي لا تتفق مع مرجعياتهم، وفي أحسن الأحوال المرور عليها بشكل سريع. ولا يخفي المعلمون تأثير المجتمع المحلي في هذه المسألة، أي أن المعلم يجد نفسه ملزما في عدم تدريس المواد التي يعتقد أنها تتعارض مع رؤية المجتمع المحلي، تقول أحدى المعلمات في كربلاء:"في الحقيقة نحن نشعر بالحرج من هذه المواد ولذلك اطالب وزارة التربية بازالة اي مادة خلافية ... وفي حال درسنا مادة ما مقررة بطريقة لاتتلائم مع مرجعياتنا الدينية وتسربت الى رجال دين فان ذلك يسبب مشكلة ليست باليسيره ... ليس من السهل تدريس مادة تخالف ما متعارف عليه عند رجال الدين قبل الوزير او التربية بذلك او لم يقبلا".

وكشفت الدراسة عن ظاهرة خطيرة جدا فيما يتعلق بالمواد المختلف عليها طائفيا في المراحل الخاضعة للامتحانات العامة، فقد كانت هناك اجابتان مختلفتان تبعا للمكان وطبيعة او انتماءات المعلمين والطلبة! ففي محافظتي الانبار وكربلاء الصافيتين طائفيا كانت غالبية الاجابات تتحدث عن منهج مزدوج، أي تدريس المنهج بعد إعادة تكييفه، ومطالبة الطلبة بالالتزام بما ورد في المنهج الرسمي حرفيا في الامتحانات العامة! يقول أحد المعلمين من محافظة كربلاء: "المراحل المنتهية هي مهمة للطالب وهي تحدد مستقبل الطالب وفي نفس الوقت تكشف التلاعب بالمنهج امام الدولة في حالة الاجابة بشكل يغاير ما هو موجود في المنهج ولذلك الجميع في الجهتين الشيعة والسنة يدركون هذه الحقيقة المعروفة والمسكوت عنها انها خطرة وتكشف النفاق في عملية التدريس والتلاعب في المنهج". أي أننا عمليا أمام عملية تعليم تكرس الانقسام الطائفي من خلال إشعار الطالب بأن ما يدرسه في الكتاب المدرسي غير صحيح ولكنه ملزم بالالتزام به لأسباب طائفية وليست علمية، وهذا يعني أيضا أن المدرس يعلم الطالب الكذب والنفاق والتدليس من أجل النجاح مع كل ما ينتج عن ذلك من تأثيرات سايكلوجية واجتماعية على سلوك الطالب.

وقد كشفت الاجابات عن هذا السؤال عن مدى تأثير العامل الطائفي في العملية التعليمية بشكل عام، وصولا إلى الشعور بأن كشف طبيعة الانتماء الطائفي للطالب عبر اجابته على الأسئلة يمكن أن تؤثر على درجاته، يقول أحد المعلمين من محافظة الأنبار: "إن أغلب الطلاب أصبح الأمر واضحا عندهم ... تأتي أسئلة الامتحان الوزاري فيها بعض الأسئلة تعرف من طريقة الاجابة عنها إن هذا الطالب من السنة أو الشيعة فان الطالب الذي درس وفق المذهب السني يكون مظلوما أثناء التصحيح ... وإن هذا انعكس على معدلات الطلبة حيث يوجد بعض الطلاب ذوي مستوى عال وعندما تأتي النتيجة يخذل هذا الطالب بدرجة هي غير استحقاقه الحقيقي".

كما كشفت الدراسة وجود قطيعة شبه تامة بين المعلمين وإدارات المدارس ومديريات التربية فيما يتعلق بمسألة مناقشة المناهج الدراسية! فالجميع تقريبا يخشون الخوض في هذا الموضوع، لا سيما في المحافظات المختلطة. كما بدا واضحا أن الجميع لا يعتقد بأن مثل هذه المناقشات يمكن أن تكون ذات جدوى. وقد عكست الاجابات مناخا من الخوف فيما يتعلق بهذه المسألة، تقول أحدى المعلمات في بغداد: "لا يتم مناقشتها لأسباب عدة، منها؛ أولا ليس من صلاحيتنا ذلك، ثانيا نخشى أن نفهم كمعارضين للنظام، ثالثا وجود لجان مختصة تشرف على تشكيلها وزراة التربية ويعد ذلك تدخلا في عملهم ومرفوض مناقشة ذلك". بل وجدنا البعض يشكك في إمكانية وزارة التربية نفسها، يقول أحد المعلمين: "في هذه المسالة لا يكون المعلم صاحب القرار وحتى الوزير نفسه ليس صاحب القرار لانه يحتمي برجل الدين الذي هو اقوى الجميع الان". ففي بغداد بدا تأثير العمل الطائفي واضحا في تعاطي المعلمين مع الإدارات المدرسية ومديريات التربية بين الكرخ والرصافة! ففي الكرخ أجاب ٩ من مجموع ١٠ بان مثل هذه المناقشات تحدث مع ادارات المداس والمشرفين حصرا، وبصورة غير رسمية! أما في الرصافة فقد كان الأمر مختلفا تماما، فقد أجاب ٩ من مجموع ١٠ أن مثل هذه النقاشات تتم بصورة مستمرة! بل وجدنا أن العامل الطائفي يصل إلى حد العلاقة بين المعلم والمشرف التربوي، تقول إحدى المعلمات في محافظة كركوك: "نناقش المشرفين الاختصاصيين في بعض الأحيان، وإذا اختلفت مع مذاهبهم فلا تستطيع المناقشة معهم"!

وقد قام فريق البحث بعرض نتائج هذه الدراسة التي عرضناها في حلقات ثلاث في مؤتمر تبناه الدكتور محمد تميم وزير التربية والتعليم، وعقد في مقر الوزارة بتاريخ ٢٦ مايس ٢٠١٢ بحضور أعضاء اللجان المختصة بوضع المناهج، وقد وجدنا أن الجميع يقرون بهذه الحقائق، وأنهم كمختصين يواجهون تحديات كبيرة فيما يتعلق بوضع المناهج، أهمها التدخلات السياسية في عملهم.

وكانت أهم التوصيات التي انتهت إليها الدراسة هي:

١. وجوب ابعاد مناهج التعليم عن الصراع السياسي القائم في العراق اليوم، ومنح المختصين الاستقلالية الكاملة في وضع المقررات المدرسية بعيدا عن أي تدخل.
٢. ضرورة التخفيف من النزعات القومية التي تمجد " الذات " في كتب التاريخ، على حساب الآخرين.
٣. ضرورة التصدي للقضايا الخلافية داخل المنهج، لتكريس فكرة أن الاختلاف حالة طبيعية، من خلال تعميق المعرفة بالآخر، والتأكيد على ضرورة احترام معتقداته وأرائه.
٤. عكس حقيقة المجتمع العراقي التعددي في مناهج التعليم.
٥. تعميق مبدأ نسبية الحقيقة، وأن لا أحد يحتكر الحقيقة، ومن ثم لا بد أن ينعكس هذا في مناهج التعليم. ليس التاريخ على سبيل المثال سوى خطابات هي نتاج سياقات تاريخية، ومن ثم لا يمكن الركون اليها بوصفها حقائق نهائية. ومن ثم يكون عرض الاختلاف في رواية هذا التاريخ جزءا من عملية التعليم نفسها.
٦. ضرورة التركيز على البعد المعرفي في المقررات الدراسية ، واحترام السياقات التاريخية.
٧. . الافادة من التجارب العالمية فيما يتعلق بالمجتمعات التعددية، وهو أمر ما زال غائبا إلى حد بعيد.
٨. العمل على تكوين المعلمين علمياً ومهنياُ على مستوى التخصص ليتمكنوا من أداء رسالتهم التربوية برؤى انسانية ووطنية واضحة بعيدا عن التعصب.

لا تسرقوا أصواتنا !

□د. جاسم محمد الحافظ

قبل الخوض في التفاصيل لا بد من تأكيد حقيقة – قبلها الناس على مضض – ، مفادها أن جُلَ أعضاء برلمانَ "الزحف" هذا لا يمثلون الشعب، كونهم لم يحظوا بثقته ولا بنيل شرف تمثيل أبنائه ، مثلما تشهد عملية تشكيل برلمانات العالم المتحضر كله، بدءاً من الولايات المتحدة الأمريكية وانتهاءً بالمملكة المتحدة البريطانية، راعيي طقوس وسياسات انتشار ديمقراطيات العولمة وما ينتج عنها من تزييف لإرادة الشعوب التواقة للحرية والديمقراطية الحقيقية ، كما أن البرلمان كله مطعونٌ بشرعيته بعد أن كَسب السيدان مفيد الجزائري ومثال الآلوسي الدعوى القضائية ببطلان دستورية أهم آلية لاختيار أعضاء البرلمان وهي "قانون الانتخابات" الذي على أساسه تم عقدَ قران السيدات والسادة البرلمانيين في عرس يشابه في حبكته أعراس المجلس الوطني للنظام الدكتاتوري المقبور، خاصةً وأن بعض نشطائه يصولون اليوم ويجولون – وسيماهم في وجوههم – في أروقته الجديدة وغرفه الخلفية التي يُعدونَ لنا فيها "الزقومَ"، وبعد أن يختَلفوا على مقادير وفعالية نسب عناصره التدميرية يخرجون على ناخبيهم. في مشهد أقل ما يرعب الناس فيه الكواتم، فيلوذ الناس بالمتنبي وعوالمه المكتنزة بالمعرفة والحب والشمس المتعامدة على أفق أمهات الكتب المرصوصة على جانبي شارعه المهيب، المزدان بلغات العالم وحكاياتهم الحلوة التي لا تختلف عن حكاياتنا ولا تشبهها كما يروي لنا آخر فصولها، رجلٌ يتكئ على سنوات تاريخ نضال حزب صار للكادحين خبزاً، ممشوق هو بقامته واضح الرؤى، رصين الكلام ومخارج الحروف عنده واضحة، كامنيات الصبايا وحلاوة ما يخرجن من عذب الكلام عند أمسيات السَمرِ، وعلى وقع أقدام النساء والرجال المسحورين بالكتب ينشد "لا تسرقوا أصواتنا حتى لا تبددوا ما تبقى لنا من الحلم" لا تضيقوا الحريات وتعبثوا في مناطق المعرفة وتخدعون أنفسكم، فخداع النفس أقصر الطرق إلى حيث لا نتمناه مستقراً لعراقي أغلق الجهل عليه كوة الضوء ومسالك الأمل.

البؤس يا سادة ينتشر والفقر والجوع يطرقان أبواب الملايين ممن هم تحت خطه، لأن عجلة الإنتاج الزراعي والصناعي معطلة بفعل فاعل، والفساد مستشر والأمن متدهور بفعل فاعل، وتجهيل الناس وتسفيه عقولهم وتغييب وعيهم بفعل فاعل، فلا تصدقوا أنفسكم ورجع صدى ما تعتقدون خطأً بأننا بخير مثل ما أنتم فيه، إننا لسنا كذلك وإن خبرتنا الحياتية ودهاليز الحرمان المعتمة التي مكثنا فيها طويلاً – وكثر من بينكم كانوا معنا أيضاً – في المدن والأحياء الفقيرة في الثورة والشعلة وأبي سيفين والبتاوين والدواسة وأم البروم وسواها ، تجعلنا نتحسس دوماً أوجاع حوافر خيول الهمج المخادعين الذين مروا فوق أحلامنا منذ انقلاب شباط الأسود عام ١٩٦٣، بعد أن أردت الخيل فرسانَ ثورة ١٤ تموز الوطنية وقاسم الذي "خلا مكانه فلم يكُ وقافاً ولا باسط اليدي" وراحوا مُشَيعين بالحب والتقدير الكبيرين، وهم الذين عززوا بتضحياتهم ونزاهتهم وعينا المادي وحسنا الفطري وشحذوا يقظتنا بإمكانية استمرار نهج الخديعة المفضي الى عوالم البؤس والحرمان ، لأهمية موقع بلادنا الجيوسياسي وغناهُ بالموارد الطبيعية ، أن لم نقض مضاجعهم بوحدتنا وتآخينا ورفضنا القاطع للطائفية والمحاصصة، ونعض على جراحنا حتى لا يستهويهم مشهد إراقة دماء الأبرياء من أحبائنا، أنا مدركون بأن وطننا ليس ككل الأوطان، مخاضات ولاداته رهط من أروح مقدسة تركت لنا وجعاً وصبراً جميلاً روته الأجيال لبعضها، وسأخبر به أولادي الذين حالت الفاشية بينهم وبين العراق، الذي لا يعرفون عنه أكثر من ان لهم أباً من هناك ظل ينزف أحلامه في شوارع العواصم البعيدة عن الوطن والباردة برودة ضمائر قاتلي سمير مهدي شلال وعبد الوهاب عبد الرزاق وهادي المهدي وكامل شياع وقاسم عبد الأمير عجام، كرهط من الأرواح المقدسة المحلقة بين بابل وبغداد وذرى جبال كردستان الشاهقة ، أرواحٌ خَبَرت الغدر وألهمتنا اليقظة، ولذا فإن اتفاق قادة جميع كتل المحاصصة الطائفية والإثنية النافذين في الحكم على الإبقاء على قانون الانتخابات السيئ الصيت ، الذي كرس ما نحن فيه من بؤس وترد في إدارة شؤون البلاد، لم يشوش على إدراكنا لحقيقة أن وحدة مصالحهم وأهدافهم المشتركة، هي نفسها التي عبروا عنها متحدين في مواجهة المتظاهرين في ٢٥ شباط ٢٠١٠ بالقوة والأسلاك الشائكة. يوم خرج فتية يحبون أن يعيشوا مثل أقرانهم من شبيبة العالم، ويقيني أن هذا اليوم آت لا محال.

قمع الأصوات المحتجة

قراءة أولية في قانون العطل الرسمية

عاطلون في بلاد العطل

□وميض إحسان

استغرب الكثيرون من الخبر المنشور في جريدة المدى يوم الثلاثاء الموافق ٢/ ١٠/ ٢٠١٢ حول مقترح قانون العطلات الرسمية المقدم إلى مجلس النواب.

ولعلني أقول إن الخبر أثار حيرتهم ايضاً، واستحضر أمامهم أسباب اليأس من قدرتنا على اختزال المسافات، وتكييف الزمن، والعجز عن الإمساك بأطراف الفرص، لتعويض خسارات الماضي التي سببتها الظروف القاسية التي اضطر البلد إلى مواجهتها.

وفي تفاصيل الخبر أن قانون العطلات الرسمية الذي يشغل بال نوابنا، ويستنزف وقتهم، يتضمن أن يتمتع العراقيون! أو يستريحون! مدة ١٤٠ يوماً في السنة، وذلك يعني تعطيل العمل في مؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية والشركات الأهلية والدراسة في المدارس والمعاهد والكليات ما يقرب من أكثر من ثلث السنة، فضلاً عن الأضرار الكبيرة التي ستصيب مصالح الناس المرتبطة بحركة مؤسسات الدولة، وانعكاساتها على مصالح الدولة نفسها.

ترى ..أية دولة نامية يتعطل العمل فيها لأكثر من ثلث السنة؟

وما هي الدواعي الحقيقية التي تدعو إلى مثل هذا التعطيل؟

ويبدو أن غالبية نوابنا مهللون لهذا القانون، الذي تقدمت به الحكومة عام ٢٠٠٨ ولم يتم التصويت عليه منذ ذلك الوقت، وإنهم متشوقون الى استخدامه كدافع إضافي يزيد من حرائق الخلافات بين الكتل السياسية، دون إغفال الأصوات القليلة التي تتمتع بنظرة موضوعية تقوم على أساس أن هذا الكم الكبير من التعطيل يعمل على عرقلة نشاطات الدولة.

وعلى الرغم من حدة الخلافات بين الكتل السياسية في هذه المرحلة بالتحديد، وانعكاساتها المدمرة على الحياة العراقية بشكل عام، وعلى الاقتصاد العراقي بشكل خاص، فان القانون اثار حمية الخلافات حول احقية المناسبات التي تستحق التعطيل من اجلها، الامر الذي دفع الكثيرين الى تفعيل الاجتهادات الطائفية واستعادة بعض من فصول التأريخ البعيد، وهي فصول لا تغني ولا تسمن.

اغلب الظن ان حنكة سياسيينا ستدفعهم لاستخدام القانون، كما جرت العادة، عامل ضغط على اطراف، او ورقة مناسبة للمساومة، من اجل تمرير قوانين اخرى، دون الالتفات الى ان مثل هذه القوانين انما هي انزلاق خطر نحو تأبيد المؤجل وترسيخ المعطل، وان نظرة من هذا النوع تكشف عن عجز وراثي لم نستطع التخلص منه، على الرغم ادعاءاتنا باننا جزء من عالم فوار يتسم بتسارع حركة البشر وتعاظم الانجازات.

وفي ضوء تجارب ومعايير الشعوب والامم التي اجبرتها الظروف على الانكفاء، والتي تمتلك ارادة النهوض، كان الاجدر بحكومتنا ان تؤسس لمفاهيم عدم اضاعة الوقت واستغلال الطاقات البشرية المعطلة، والبحث عن الوسائل التي تسارع من دوران عجلة الاقتصاد وتصاعد حركة انجاز الاعمال، وان تطلب تشريع قانون يرسخ لثقافة حب العمل، الذي نحن العراقيين احوج ما نكون اليه في هذه المرحلة، يسمح بزيادة ساعات العمل، ويلغي عطلة اليومين الاسبوعية والاكتفاء بعطلة يوم الجمعة فقط، الامر الذي من شأنه أن يساعد على ارتقاء اسلوب الحكومة في ادارة الدولة والمجتمع الى المستوى الذي يحقق متطلبات الحد الادنى للعراقيين في البناء والتعليم والصحة وتقديم الخدمات.